مأسسة السلطة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر(1956_ 2008)

L'institutionnalisation du pouvoir politique et la transition démocratique en Algérie (1956_2008)

ط د .بودرع بلقاسم ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بومرداس

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لبيان أهمية مأسسة السلطة السياسية من الناحية النظرية والتطبيقية ، وكشف العلاقة التلازمية بين عمليتي المأسسة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر ، على اعتبار أن البناء المؤسساتي القوي و الفعال، وتجسيد السلطة في المؤسسة وإخضاعها للقانون، شرط ضروري في عملية التحول الديمقراطي، وهي ظاهرة عرفتها كل الدول التي انتقلت إلى ترسيخ حقيقي للديمقراطية ، حيث يعد الفصل بين السلطة ومن يمارسها سمة الدولة الحديثة ، وهي الضمانة الفعلية لتجسيد الحقوق والحريات في الواقع ، وقد عرفت الجزائر العديد من الدساتير منذ سنة 1963 وصولا إلى دستور 1989 وما جاء بعده من تعديلات ، كمحاولة لبناء مؤسسات قوية وفعالة تمارس صلاحياتها باستقلالية وتكون حكما على الجميع ،لكن الرهان الحقيقي يبقى في كيفية تجسيد السلطة وبشكل متوازن داخل مؤسسات النظام السياسي الجزائري الذي يعاني سيطرة بعض المؤسسات على أخرى ، وتنبع أهمية مأسسة السلطة لما لها من أهمية واثر لما لهذه العملية من أثر ايجابي على عملية التحول الديمقراطي التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينات، تحت تاثير ظروف داخلية وخارجية خاصة .

الكلمات المفتاحية:

السلطة،المؤسسة ،مأسسة السلطة،التحول الديمقراطي.

Résumé de l'étude :

Cet étude a pour objectif de présenter l'importance de l'institutionnalisation du pouvoir politique théoriquement et pratiquement , et démontrer la relation entre le processus de l'institutionnalisation et la transition démocratique , parce que la construction institutionnelle forte et efficace, et l'incarnation du pouvoir dans l'institution , et la soumission à la loi fait une condition axile dans la voie de la transition démocratique ,comme phénomène connu par tous les pays démocratiques, parce que la séparation entre le pouvoir et son exerçant fait un caractère de l'état moderne , et qui fait d'un autre coté une garantie pour les droits et libertés , et l'Algérie comme d'autres pays a connu plusieurs constitutions depuis1963 en arrivant à la constitution de 1989 et ses référendums , mais le défi c'est comment on peut incarner le vrai pouvoir avec équilibre dans les institutions du système politique, parce que l'institutionnalisation du pouvoir a un effet positif sur la transition démocratique dans laquelle l'Algérie a engagé dans des conditions internes et externes particulières

Mots- clés :

pouvoir , institution, institutionnalisation du pouvoir , la transition démocratique

مقدمة :

إن التطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات الحديثة ، والتي تعكسها كمية ونوعية المطالب التي تصوغها بيئة النظام السياسي، من خلال مختلف القنوات، كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات ووسائل الإعلام ، فرضت على الأنظمة السياسية المختلفة مسايرة هذه التطورات وبطرق مختلفة ، من خلال مزيد من التكيف و التعقيد والتغلغل ، وهذه المسايرة يربطها علماء السياسية بدرجة مأسسة السلطات الأساسية، ومختلف البنى السياسية في الدولة ، وقيام قواعد عامة مجردة تكفل الكفاءة و الانجاز، وتوفر إمكانية الاستمرار و البقاء والتطور، وتكون حكما على الجميع .

إن الجزائر كغيرها من الدول حديثة الاستقلال، سعت منذ نشأتها إلى إقامة مجموعة من المؤسسات العامة ، انطلاقا من مؤتمر الصومام الذي وضع المؤسسات الموجهة للثورة، وصولا إلى دستور 1989 الذي جاء في سياق داخلي وخارجي خاص،وفي بيئة دولية غيرة مستقرة ، حيث اتجهت الجزائر نحو تبني التعددية الحزبية والانفتاح كحل لازمة داخلية ، وتماشيا مع مناخ خارجي ميزه انتقال العديد من الدول الشمولية في أوربا الشرقية و أمريكا اللاتينية نحو النموذج الغربي الديمقراطي ، من خلال تجسيد السلطة في مؤسسات دستورية جديدة ، واعتماد الانتخاب كوسيلة وحيدة للوصول إلى السلطة،واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات .

إن بناء المؤسسات الفعالة القادرة على مسايرة التغيرات الاجتماعية ، هدفا تسعى إليه السلطة في الجزائر ، من خلال مختلف التعديلات الدستورية و القانونية ،باعتبار البناء المؤسساتي قوام النظام السياسي الفعال ، ومؤشرا قويا على الترسيخ الديمقراطي، وميزة دولة المؤسسات الحديثة التي تعد الضامن الاساس للحد الأدنى من استمرار الخدمات والحقوق المواطناتية، ولكن ما يميز الجزائر كدولة هو العلاقة الجدلية بين السلطة الوليدة التي شكلت موضوعا للصراع بين مختلف النخب ، وعلاقتها بالمؤسسات الدستورية بعد ذلك، وانعكاس ذلك كله على عملية الدمقرطة في الجزائر .

الإشكالية: تثير هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

_ إلى أي مدى ساهمت عملية مأسسة السلطة السياسية في التحول الديمقراطي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المركزية نرى طرح الاسئلة الفرعية التالية :

_ ماالمقصود بالسلطة السياسية ؟ وكيف يمكن مأسستها؟ وهل الأداة الدستورية كافية لتجسيد عملية مأسسة السلطة السياسية ؟

_ ما مفهوم التحول الديمقراطي؟ وما هي أهم المداخل المعتمدة في دراسته؟

_ هل يمكن الحديث عن مأسسة حقيقية للسلطة في الجزائر؟ وكيف انعكس ذلك على عملية التحول الديمقراطي ؟

وسعيا للإجابة على إشكالية البحث تم طرح الفرضية التالية:

_ كلما زادت درجة مأسسة السلطة في النظام السياسي الجزائري انعكس ذلك إيجابا على عملية التحول الديمقراطي.

مناهج الدراسة :

إن طبيعة المشكلة البحثية تفرض علينا اعتماد المناهج والمقتربات التالية:

1_ **المنهج التاريخي** :ويمكن توظيفه من خلال تتبع عملية بناء المؤسسات في الجزائر، من خلال التعريج على مختلف المحطات الهامة في بناء الدولة الجزائرية، انطلاقا من مؤتمر الصومام ،وصولا إلى دستور 1989 وما بعده .

2_ **المنهج المقارن**: وتم اعتماده في مقارنة مرحلتين مختلفتين من تاريخ مأسسة السلطة في الجزائر، وهما مرحلة ما قبل دستور1989 ومرحلة ما بعده ، والدور الذي لعبه دستور 1989 في تكريس الانفتاح السياسي و التعددية الحزبية .

3_ **منهج دراسة الحالة**: من خلال بسط التجربة الجزائرية ، ومحاولة الوصول إلى فهم للعلاقة بين المأسسة السياسية والتحول الديمقراطي ، ومن تم الوصول إلى أحكام عامة يمكن أن تسعفنا في فهم تجارب أخرى مشابهة .

أما مقتربات الدراسة فتم اعتماد ما يلي :

1_ **المقترب المؤسسي** : حيث يركز هذا المقترب على المؤسسة كوحدة للتحليل[1]،و تم الاعتماد على هذا المقترب في محاولة فهم المؤسسات الرئيسة في النظام الجزائري من ناحية البنية والوظيفة، وعلاقة المؤسسات ببعضها، والتوازنات القائمة بينها، ودورها بعد ذلك في تحقيق التحول الديمقراطي انطلاقا من مرحلة التسعينات .

2_ **مقترب النخبة** : حيث يمكن اعتبار النخبة السياسية والعسكرية في الجزائر المستقلة إحدى وسائل فهم وتحليل مسار بناء المؤسسات ، كما يمكن فهم الدور الذي لعبته هذه النخبة في الانتقال الديمقراطي في مرحلة التسعينات .

محاور الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا باعتماد المحاور التالية:

المحور الأول : نظري يبحث ظاهرتي المأسسة السياسية للسلطة والتحول الديمقراطي ، كجانب نظري عام وشامل .

المحور الثاني : يبحث بناء المؤسسات السياسية في مرحلة ما قبل دستور 1989، وعلاقة السلطة الناشئة بالمؤسسات .

المحور الثالث : يبحث علاقة المؤسسات بالتحول الديمقراطي انطلاقا من دستور1989 .

*** المحور الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرتي المأسسة السياسية للسلطة والتحول الديمقراطي.**

قبل الحديث عن علاقة بناء المؤسسات بالتحول الديمقراطي في الجزائر،وجب تحديد المفاهيم الأساسية في بحثنا.

أ_**السلطة السياسية** : إن ظاهرة السلطة في مفهومها المجرد ظاهرة اجتماعية ،تتجلى في كل المستويات ،انطلاقا من الأسرة وصولا إلى السلطة السياسية في الدولة ،"**والسلطة تعني في الأساس علاقة بين طرفين،لأحدهما القدرة على التأثير في الأخر من اجل تحقيق هدف معين،حيث يملي الأول إرادته على الثاني**[2] "

أما السلطة السياسية فهي لصيقة بالدولة ،حيث تشير إلى وجود مجتمع سياسي، وتعني السيطرة على إقليم الدولة و على المحكومين عن طريق مجموعة من المؤسسات ولها معنيان[3]:

معنى عام :يتمثل في القدرة على السيطرة على المحكومين ،وتتجلى هذه السيطرة من خلال إصدار القوانين الملزمة وتنفيذها و لو تطلب الأمر اعتماد القوة العمومية .

معنى خاص:يشير المعنى الخاص إلى مجموع المؤسسات والأجهزة الممارسة للسلطة ،وتسمى الحكومة وأجهزتها.

ب_**مأسسة السلطة السياسية**:تشير كلمة المؤسسة إلى "**تحويل فكرة مجردة إلى فكرة مجسدة،وذلك بتحويلها إلى إجراءات وقواعد سلوكية منضبطة ومستمرة**"[4]

بينما تعني مأسسة السلطة السياسية مرحلة متطورة بلغتها المجتمعات في وعيها،حيث استطاعت فصل السلطة عمن يمارسها،حيث أن السلطة تمارسها مجموعة من المؤسسات خاضعة لقواعد قانونية ،وتعمل للصالح العام،"**فمأسسة السلطة خضوعها للقانون،وقيام قواعد عامة مجردة تكفل الكفاءة والانجاز والاستمرار والتطور**"[5]

وتعرف كذلك على أنها"**احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية**[6]"

من خلال هذين التعريفين يمكن القول أن مأسسة السلطة يقوم على بناء مؤسسات تتجسد فيها هذه الاخيرة ،بحيث تكون مستقلة عمن يمارسها،ولا تزول بزواله.

ج_ **بناء المؤسسات السياسية**:إن بناء المؤسسات يتخذ طريقين:

1_**الطريقة الأولى**: حيث يتم بناؤه باتخاذ إجراءات وقوانين،وخاصة عن طريق وضع الدساتير التي تحدد مجموعة من المؤسسات الهامة في الدولة،كالسلطات الثلاث،والسلطات المحلية،والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.[7]

2_**الطريقة الثانية**:حيث تكون المؤسسات نتيجة لتفاعلات وإجراءات مختلفة،ونتيجة لإرادة جماعية،لكن سرعان ما تتفوق على الإرادة المنشئة لتشكل مؤسسة متجسدة في أدوار و وظائف وعلاقات تحظى بالاعتراف والاستمرارية كمؤسسة القبيلة والعشيرة [8].

د_التحول الديمقراطي:

1_ تعريف التحول الديمقراطي:

يعرف التحول الديمقراطي بأنه"**عملية مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي،فالتحول صيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدمي تنعكس على سلوك الفرد والجماعة باعتبارها تتضمن خلقا وقيمة وليس فقط حقيقة سياسية فرضتها الضرورة**"[9]

ويمكن إن يتداخل مفهوم التحول مع مفاهيم أخرى كالانتقال الديمقراطي،لكن الملاحظ أن هذه المفاهيم تشير إلى مراحل ضمن مسار مستمر، يبدأ بالانتقال وينتهي بالترسيخ، وسنعتمد في بحثنا مفهوم التحول الشامل لكل هذه المراحل.

2 _ **مؤشرات التحول الديمقراطي**:للتحول الديمقراطي مؤشرات يمكن إيجازها فيما **يلي**[10] :

_ سيادة الدستور والقانون.

_ المواطنة هي قاعدة العضوية في الجماعة.

_الانتخابات الدورية والنزيهة.

_التعددية الحزبية.

_حق تشكيل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

_ الحريات العامة التي يكفلها الدستور،كحرية التعبير والرأي.

من خلال هذه المؤشرات يمكن دراسة حالة الجزائر،ومدى وجود هذه المؤسسات ،وقيامها على تجسيد هذه المبادئ.

3 _**المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي**:

هناك العديد من المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي (المدخل التحديثي والانتقالي ...)،ويمكننا الاقتصار على المخل المؤسسي لعلاقته المباشرة بموضوع الدراسة.

المدخل المؤسسي :تعد المؤسسات السياسية وعملية بنائها مهمة في التحول الديمقراطي من خلال ما يلي:

_ تعد المؤسسات إحدى آليات الترسيخ الديمقراطي.

_ أداة لتوزيع السلطة بين الفاعلين السياسيين.

_ المؤسسات تشكل أطر لحل النزاعات بين المتنافسين على السلطة.

_ تساهم المؤسسات في التوزيع السلطوي للقيم .

_ تساعد على رصد السلوك العام،وتحقيق المساءلة ومنع الفساد.

_ تعد المؤسسات أطر للمشاركة السياسية مثل البرلمان والمجالس المنتخبة الوطنية والمحلية .

إذن من خلال المدخل المؤسسي يمكن أن نلحظ الأهمية المحورية للبناء المؤسساتي في أي تحول ديمقراطي،ونحن بدورنا سنركز بحثنا على عملية بناء المؤسسات ودورها في الجزائر لفهم عملية التحول الديمقراطي الذي باشرته الجزائر بإطلاق دستور 1989.

كما سنحاول دراسة درجة المؤسسية التي تتميز بها التنظيمات السياسية، حيث أن بعض المنظرين في السياسية يربط بين المؤسسية والديمقراطية، حيث وضع هنتغتن أربع خصائص تحدد درجة مؤسسية أي تنظيم وهي [11]:

_ **التكيف:**ويقصد به قدرة المؤسسة على التعامل مع المؤثرات الداخلية والخارجية،واتخاذ الإجراءات المطلوبة.

_**التعقيد**: ويشير إلى قدرة المؤسسة على التوسع بنيويا ووظيفيا،وتشكيل فروع تابعة لها،كدليل على التوسع في الوظائف والخدمات المقدمة.

_**الاستقلالية**: ويقصد به استقلالية المؤسسة من الناحية المالية،والتي تجسد استقلالية اتخاذ القرار.

التماسك :يشير إلى الولاء المقدم من طرف الموظفين، وقوة العلاقات داخل المؤسسة .

***_المحور الثاني: البناء المؤسساتي والسلطة في مرحلة ماقبل دستور 1989**.

لم تعرف الجزائر وجود مؤسسات وطنية قبل الاستعمار الفرنسي ،حيث كان المجتمع خاضع لمؤسسات محلية كالقبيلة والعرش،وبعد اندلاع ثورة التحرير وانعقاد مؤتمر الصومام، عرفت الجزائر الحديثة بروز مؤسستين للثورة هما المجلس الوطني للثورة ،ولجنة التنسيق والتنفيذ،والتي تحولت فيما بعد إلى الحكومة المؤقتة،والملاحظ أن الصراع على السلطة كان كبيرا أثناء الثورة ،وهو ما ظهر جليا في مؤتمر طرابلس 1962،حيث فشل هذا المؤتمر في حسم الرؤية الشاملة للدولة الجزائرية المستقلة، من حيث المؤسسات والتوجهات المستقبلية للدولة[12]،ما جعل المؤسسات الفتية للدولة وسيلة للصراع على السلطة بدل أن تكون ضابطة له.

لقد قام النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد،وتكريس الاتجاه الاشتراكي،رغم أن الحركة الوطنية وجبهة التحرير بعدها ضمت عدة تيارات وفئات اجتماعية مختلفة التوجهات والقناعات ، حيث جمعهم هدف طرد الاستعمار الفرنسي[13].

بالعودة إلى دستور 1963 كأول دستور للبلاد، نجد أنه لم يناقش في المجلس التأسيسي، وتم ذلك من طرف أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وتم عرضه على المجلس للنقاش والمصادقة فقط، وهي أول ممارسة تكشف عجز المؤسسات الفتية عن ممارسة السلطة، وعدم مأسستها، حيث بقيت السلطة الحقيقية في أحد أيدي أطراف الصراع، وتحددت العلاقة بين السلطة والمؤسسة ،والتي ستطبع مسار النظام السياسي الجزائري فيما بعد، وبعد وصول أحمد بن بلة إلى السلطة انفرد بها وأبعد خصومه، ما أدى إلى هشاشة المؤسسات وجعلها صورة لسلطة مشخصة .

لقد حافظ الجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الجمهورية على مكانة متفردة لرئيس الجمهورية ،مما يبين اللاتوازن المؤسساتي للنظام الجزائري منذ نشأته.[14]، فهذه المرحلة تميزت بفشل النظام في بناء مؤسسات وارتكزت أساسا على التوازن بين الجناحين السياسي و العسكري .[15]

لقد جاء نظام 19 جوان 1965 الذي برر سلوكه بشخصنة السلطة التي مارسها بن بله، حيث ألغى دستور 1963 وحكم البلاد بمؤسسات جديدة تمثلت في مجلس الثورة والحكومة، ولم يعد إلى الشرعية الدستورية إلا سنة 1976،ورغم هذا البناء المؤسساتي الجديد فقد بقيت السلطة المطلقة في يد الرئيس[16] ، وهو ما يؤكد استمرار التركيز الكبير للسلطة في يد رئيس الجمهورية ، كنوع من الشخصنة من جهة ، ونوع من اللاتوازن المؤسساتي من جهة أخرى، حيث تغيب المؤسسات المعبرة عن الإرادة الشعبية .

وفي خلاصة لفترة الرئيس بومدين، يمكن القول إن هدف المؤسسات التي أوجدها هو تبرير شرعية النظام السياسي القائم، كما بقي الرئيس ومؤسسة الرئاسة محور النظام السياسي، على اعتبار أن الرئيس هم الأمين العام لحزب جبهة التحرير، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيسا للسلطة التنفيذية[17] .

_**مرحلة الشادلي بن جديد**: ا ن أول مظاهر العجز المؤسساتي في عهد بن جديد ظهر في كيفية اختيار الرئيس، فبعد أن كان الصراع على السلطة يجري بين تيارين يقود الأول عبد العزيز بوتفليقة،و يدعو إلى الانفتاح الاقتصادي وإشراك القطاع الخاص، وتيار ثان يقوده محمد الصالح يحياوي المنسق العام لحزب جبهة التحرير والذي يرافع لصالح الاشتراكية وتقوية الحزب ، في هذه المرحلة تدخلت المؤسسة العسكرية وفرضت شخصية لم تكن معروفة على الساحة، والهدف هو التحكم في بقية المؤسسات من خلال منصب رئيس الجمهورية[18]، لما يملكه هذا الأخير من صلاحيات، وهذا يوضح لنا الخلل المؤسساتي المستمر، حيث تغيب الإرادة الشعبية عن حسم القضايا المصيرية كما يظهر أن المؤسسات وسائل في يد النخب المتصارعة على السلطة.

لقد استمر غلق الميدان السياسي في عهد الشادلي بن جديد، الذي عمل على إحداث توازن مع المؤسسة العسكرية من خلال مجموعة من الإجراءات، منها تقوية الحزب الوحيد في الدولة ،وإعادة هيكلة الجيش[19] .

أما في المجال الدستوري فقد أدخلت تعديلات على بموجب القانون رقم86/79 المؤرخ في 07جويلية 1979،لكنها تعديلات لم تأت بجديد في جانب البناء المؤسسات بحيث كانت في مجملها ترتيب للعلاقة بين مؤسسات الحكم وهي الحكومة والحزب، كما أنها لن تراجع التوازنات القائمة بين المؤسسات بحيث لم تمس صلاحيات الرئيس[20].

أما ميثاق 1986 فأكد مكانة الحزب الواحد كمؤسسة خاضعة لرئيس الجمهورية، وأشار إلى المشاركة السياسية لكن ضمن ورؤية النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[21].

إن هذا الغلق للمجال السياسي، وإقصاء المؤسسات المعبرة عن الإرادة الشعبية كالأحزاب والجمعيات السياسية، وسيطرة الحزب الواحد على المنظمات الجماهيرية، وغياب الفصل بين السلطات ،كل هذا عجل بالانهيار المؤسساتي، كما أن حزب جبهة التحرير لم يخلق فرصا حقيقية للمشاركة، وكان حزبا تعبويا بالدرجة الاولى،كما ظل تحت سيطرة رئيس الجمهورية[22].

_ نتائج مرحلة ما قبل دستور 1989:

_ فشل الأداة الدستورية في إقامة مؤسسات حقيقية، تتجسد فيها السلطة وتمارسها باستقلالية .

_ اللاتوازن بين المؤسسات في امتلاك السلطة، فرئيس الجمهورية هو المسيطر على كل دواليب السلطة، عكس المنطق الجماعي الذي قررته مؤسسات الثورة.

_ غياب مؤسسات ما يسمى بالمدخلات كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، واعتماد حزب واحد كأداة في يد السلطة.

_ مؤسسات عاكسة للصراع وعاجزة عن ضبطه توجيهه.

***_المحور الثالث: المؤسسات السياسية والتحول الديمقراطي(1989_2008):**

لقد جاء دستور 1989 في ظروف داخلية وخارجية خاصة، هذه الظروف كانت تعبيرا واضحا عن فشل المؤسسات القائمة، و خاصة حزب جبهة التحرير عن تلبية الحاجات المجتمعية الداخلية، حيث أصبح حزب جبهة التحرير ميدان للصراعات والتجاذبات الداخلية، وهنا يمكن الإشارة إلى :

ا_**أزمة البناء المؤسسي للسلطة في الجزائر**: ويشير إلى عدم استقرار المؤسسات السياسية، وكونها تابعة للسلطة الحقيقية التي لم تكن مجسدة فيها،حيث نجد أن معظم السلطات تركزت في يد رئيس الجمهورية، والذي بدوره يكون عسكريا، وعند عزل الرئيس أو موته تسقط كل المؤسسات بسقوطه[23].

ب_**الصراع بين مختلف الأجنحة النخبوية**: وبدأت بذوره بين أنصار التعددية والأخذ بالليبرالية وعلى رأسهم محمد بوضياف وفرحات عباس، ومن نادوا بالحزب الواحد وتكريس الحكم العسكري كبومدين وبن بله، واستمر الصراع في عهد الشادلي بين الإصلاحيين والمحافظين،أما خارجيا فقد تميزت المرحلة بتهاوي النموذج الاشتراكي الداعم لهذا التوجه كإيديولوجيا عالمية،وهنا وجد النظام الجزائري نفسه أمام واقع جديد،فرض عليه إحداث تغيير عميق في توجهاته السياسية والاقتصادية،باعتماد مجموعة من المؤسسات الدستورية،حيث اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، كما أشار إلى تنظيم السلطات الثلاث في الدولة[24].

لقد حاول دستور1989 إبعاد الجيش من الحياة السياسية،حيث أشار في المادة 124 إلى أن مهمة الجيش تتمثل في الدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني والسلامة الترابية وما يتبعها.[25]

أما في جانب الإصلاحات السياسية،فأهمها فصل الدولة عن الحزب،كما تم إلغاء القاعدة التي تقتضي تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب والدولة ، كما أن المادة 40 من الدستور تنص على"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به[26]"،حيث يلاحظ اعتماد مصطلح الجمعيات السياسية بدل الحزب،ماعتبره البعض من الباحثين محاولة من النظام لخلق منابر داخل جبهة التحرير،بينما رأى البعض أنها وسيلة لربح الوقت وتحديد توجهات الساحة السياسية.

إن الملاحظ هو بقاء السلطة الحقيقية في يد مؤسسة واحدة، وهي المؤسسة العسكرية ،فبعد الانفتاح الذي جاء به دستور 1989 بدأ التحضير للانتخابات المحلية والتشريعية،ونتيجة لظهور التيار الإسلامي بقيادة الفيس الذي هدد النظام القائم، ولكون النخبة الحاكمة غير مستعدة لتطبيق مبدأ التداول على السلطة، فقد وضعت سيناريوهين للتعامل مع الوضع الجديد[27]:

_إما إيجاد مجلس شعبي وطني منتخب تسيطر عليه جبهة التحرير الوطني والأحزاب اللائكية،مع إشراك الإسلاميين.

_ أما في حالة فوز الإسلاميين فوجب إيجاد ثغرات لحل هذه الأحزاب قانونيا،و هذه السيناريوهات تم تبريرها تحت مسوغ الدفاع عن مصالح الدولة الجزائرية،وقد أشار خالد نزار إلى عرض هذا المخطط على كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة[28]، مما يشير إلى غياب الإرادة الحقيقية في أي تداول على السلطة،واستمرار النخب القديمة بمؤسسات جديدة كنوع من التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية.

لقد أجريت أول انتخابات تشريعية بعد دستور1989 في 26 ديسمبر 1991،حيث بلغ عدد الأحزاب المشاركة 49 حزب، فازت فيها الجبهة الإسلامية ب 188مقعد في الدور الأول بما نسبته 70 بالمائة من الاصوات[29]

هذه النتيجة دفعت المؤسسة العسكرية للتدخل ووقف المسار الانتخابي،في تدخل مباشر ضد الإرادة الشعبية،وتحت مبررات متعددة،وهو تدخل يؤكد مرة أخرى سيطرة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي،كما يؤكد ضعف المؤسسة التشريعية المعبر الحقيقي عن الإرادة الشعبية.

لقد عرفت الجزائر فراغا دستوريا جديدا، حيث جاءت مؤسسات جديدة هي المجلس الأعلى للدولة،والمجلس الوطني الاستشاري ،مما يؤكد تبعية المؤسسات للطرف المنتصر في الصراع على السلطة'وعدم قدرة هذه الأخيرة على الاستمرار والتكيف.

دستور 1996:إن هم تعديل جاء به دستور1986 هو إضافة الغرفة البرلمانية الثانية،كرقيب للغرفة الأولى،كم تدعمت صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب البرلمان،كما عرفت المرحلة ميلاد حزب جديد يمثل السلطة وهو التجمع الوطني الديمقراطي،قبيل الانتخابات بثلاث أشهر[30]، حيث استمرت عملية تجريد المؤسسات التمثيلية من صلاحياتها،والعمل على دفع أحزاب على حساب أخرى في اختلال مؤسساتي تسيطر عليه سلطة غير ماسسة.

إن المكانة المتفردة لرئيس الجمهورية في الدساتير المختلفة،وصولا إلى التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي فتح بموجبه عهدات الرئاسية تؤكد استمرار هيمنة السلطة التنفيذية على باقي المؤسسات الدستورية،وغياب القواعد الديمقراطية التي ترتكز على تعددية حزبية حقيقية، ومؤسسات مجتمع مدني مستقلة،وتداول سلمي على السلطة.

أما التعديل الدستوري لسنة 2016 فلم يمس أسس العلاقة بين السلطات ، نظرا لاستقرار النخبة الحاكمة،وكون التغيرات العميقة في الجانب المؤسساتي كثيرا ما تتبع المراحل الحاسمة في الصراع على السلطة.

إن دستور1989 وإن جاء بمبادي التحول الديمقراطي،إلا أن ضعف درجة المؤسسية في النظام السياسي والاختلال الواقع بين مؤسسات تملك السلطة الحقيقية كمؤسسة الجيش والرئاسة وبين أخرى تابعة لها كالسلطة

التشريعية والأحزاب أفرغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها وجعلها اقرب إلى عملية تكييف للنظام منه إلى عملية دمقرطة حقيقية .

نتائج مرحلة ما بعد1989:

_ التركيز الكبير للسلطة في يد رئيس الجمهورية، حيث بقي مسيطرا من خلال كل الدساتير.

_ الأداة الدستورية آلية غير كافية في بناء المؤسسات،وعملية المأسسة،وقد انعكس ذلك على عملية التحول الديمقراطي المكرسة دستوريا فقط.

_ البناء المؤسساتي لمرحلة ما بعد دستور 1989 يبدو أنه تكيف مع الظروف الداخلية والخارجية، ويمكن فهم ذلك من خلال إبقاء السلطة الحقيقية في يد مؤسسة الرئاسة والجيش، بينما تبقى مؤسسات التمثيل الشعبي بلا تأثير.

غياب الثقافة المؤسساتية لدى معظم النخبة الجزائرية الحاكمة،حيث ينظر للمؤسسة كوسيلة للصراع بدل جعلها أساسا للسلطة.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق يتضح أن السلطة السياسية في الجزائر لازالت غير مجسدة بشكل متوازن داخل المؤسسات الدستورية للدولة ،حيث يلاحظ سيطرة مؤسسات على حساب أخرى ، كما يلاحظ ضعف المؤسسات المعبرة عن السلطة الشعبية، وعلى رأسها السلطة التشريعية ،و الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وبقية المؤسسات المنتخبة ، وهذا بدوره انعكس سلبا على التحول الديمقراطي في الجزائر، وعرقل مسيرته ، حيث يغيب التداول الحقيقي على السلطة ، مما جعل الكثير من الآليات الديمقراطية مجرد أشكال، وجعل المؤسسات غير فاعلة في أداء الأدوار المنوطة بها باعتبار التجسيد الضعيف للسلطة داخلها،حيث أن مأسسة السلطة السياسية هو أحد الركائز الأساسية في التحول الديمقراطي .

الهوامش:

1_ نصر محمد عارف، **إبستيمولوجيا السياسية المقارنة:النموذج المعرفي،النظرية،المنهج**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2002،ص205.

2_ ربيع أنور فتح الباب متولي، **النظم السياسية:السلطة، الدولة'الحكومة صورها وأساليبها، الانتخابات أنواعها وتنظيماتها،الحقوق والحريات**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013 ،ص37.

3_ نفس المرجع،ص42 .

4_جورج بوردو، **الدولة**،تر:سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،2002،ص26.

5_حسين عثمان محمد عثمان،**النظم السياسية**،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2006،ص17.

6_عثمان الزياني،**تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات،قطر،2015،ص7.

7_ نفس المرجع،نفس الصفحة.

8_عبد الغفار رشاد محمد،**التطور السياسي والتحول الديمقراطي**،دار الأصدقاء للطباعة والنشر،القاهرة،2003،ص110.
9_أمحمد مالكي وآخرون،**لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009،ص275.
10_علي الدين هلال وآخرون،**ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ليبيا ،2006،ص ص 48_49.
11_صمويل هنتنجتون،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**،تر:سمية فلو عبود،دار الساقي،بيروت ،1993،ص ص 22_34.
12_ ناجي عبد النور ،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مديرية النشر لجامعة قالمة،قالمة،2006،ص84.
13_ نفس المرجع،ص85.
14_ نفس المرجع،ص89.
15_ نبيه الأصفهاني،"مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق" **السياسة الدولية** ،العدد 64 أفريل 1981،ص62.
16_ناجي عبد النور،المرجع السابق،ص92.
17_نفس المرجع،ص94.
18_رياض صيداوي ،**صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر،الحزب،الجيش ،الدولة**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2000،ص96.
19_ناجي عبد النور،المرجع السابق،ص97.
20_نفس المرجع،نفس الصفحة.
21_نفس المرجع،ص100.
22_ عمر مرزوقي،"حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي،"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،علوم سياسية وعلاقات دولية،تخصص:تنظيم سياسي وإداري)،قسم العلوم السياسية،جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر،2005،ص66.
23_أبو جرة سلطاني،**جذور الصراع في الجزائر**،المؤسسة الوطنية للطباعة،الجزائر،1995،ص169
24_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الداخلية والجماعات المحلية،دستور1989، المطبعة الرسمية،الجزائر،1989.
25_نفس المرجع ،ص13.
26_ ناجي عبد النور،المرجع السابق،ص149.
27_رابح لونيسي،**الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،دار المعرفة،الجزائر،2000،ص228
28_ نفس المرجع،نفس الصفحة.
29_ناجي عبد النور،المرجع السابق،ص181.
30_نفس المرجع،ص185.